العراق.. تحديات الحاضر وآفاق المستقبل!!

□ تسير العملية السياسية للمرحلة الانتقالية في العراق كتفاً بكتف مع الهجوم واسع النطاق للقوات الإنجلوأمريكية على معاقل المقاومة داخل المثلث السني في سباق مع تسارع الأحداث الدراماتيكية على الساحة العراقية وفي إطار سيناريو الفلوجة بكل تفاصيله باتجاه ما يقال بأنه تطبيع للأوضاع الأمنية المتوترة وتهيئة المناخ المناسب للانتخابات المقبلة لتقوم على أرضية صلبة بمشاركة كافة ألوان الطيف السياسي من أحزاب وتنظيمات سياسية ومراجع دينية تمثل مختلف توجهات وقرى ومدن العراق.

علي العماري

وفي حين تشتد المنافسة بين التيارات السياسية العراقية للفوز في الانتخابات العامة المقررة في ٣٠ يناير العام القادم، تحتدم حدة القتال في عدة جبهات مشتعلة وسط التهديدات بمقاطعة الانتخابات والدعوات إلى عدم استخدام القوة وفتح باب الحوار لضمان المشاركة الواسعة في العملية السياسية واستعادة الأمن للمناطق المضطربة، لكن قوات الاحتلال تبدو ماضية في إخضاع المدن العراقية المقاومة واحدة بعد الأخرى بالقوة مطلقة حملة جديدة على ما يسمى بمثلث الموت، اللطيفية والمحمودية واليوسفية، بالإضافة إلى الأسكندرية والحصوة والمسيميا والحلة في محافظتي بابل والأنبار بقوات قوامها حوالي خمسة آلاف جندي أمريكي وبريطاني بعد أيام قليلة على عملية «الشبح الغاضب» للهجوم على الفلوجة رغم الانتقادات الموجهة للهجوم على المدينة، والذي خلف أعداداً كبيرة من الضحايا المدنيين والدمار الكبير في الممتلكات والنزوح الجماعي للسكان، خاصة في ما يتعلق بجريمة قتل جرحى عراقيين داخل أحد المساجد بإصرار وترصد وأمام عدسات الكاميرات ونقلت الفضائيات الصور المروعة للحادثة.

مؤتمر شرم الشيخ

□ ومن خلال قراءة سريعة للمشهد العراقي يظهر الربط المحكم بإيقاع مضبوط للأحداث الأخيرة من الهجوم العسكري على الفلوجة إلى الحملة الجديدة على مثلث الموت وتحديد موعد إجراء الانتخابات رسمياً في ٣٠ يناير القادم ومحاولة بعض الأحزاب الاصطفاف في كتلة تمثيلية واحدة وانعقاد المؤتمر الدولي في شرم الشيخ والاتفاق على اجتماع وزراء داخلية الجوار العراقي مطلع هذا الشهر في إيران ومقترح البحرين باستضافة مؤتمر وطني للمصالحة قبل انتخابات الجمعية الوطنية العراقية المؤقتة.

ويرى مراقبون أن الاحتلال والحكومة العراقية المؤقتة أرادا إيصال رسالة إلى المؤتمر الدولي في شرم الشيخ مفادها أنهما قادران على ضرب جيوب المقاومة وفرض سلطاتهما على كامل التراب العراقي، وبالتالي الحصول على الدعم والتأييد العالمي لجهود إعادة الإعمار واستتباب الأمن بحيث تتعهد دول الجوار بتعزيز إجراءاتها الأمنية لمنع تسلل ما يسمى بالمقاتلين الأجانب إلى العراق عبر الحدود السورية – الإيرانية، وهو ما ترفضه دمشق وطهران على الدوام.

وبصرف النظر عن الإشارات المتباينة الصادرة عن مؤتمر شرم الشيخ حول الملف العراق فقد شددت الجهات المشاركة على أهمية الحفاظ على وحدة الشعب العراقي وسلامة أراضيه والتأكيد على تمسك المجتمع الدولي بانتقال العملية السياسية بالكامل إلى العراقيين وعودة السيادة بإنهاء الاحتلال في الموعد المحدد من قبل مجلس الأمن الدولي نهاية العام ٢٠٠٥م.

وتضمن البيان الختامي للمؤتمر الذي شاركت فيه دول الجوار، سوريا والأردن وإيران وتركيا والسعودية والكويت، بالإضافة إلى الدول الصناعية الثمان والجامعة العربية والأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومصر، البلد المضيف للمؤتمر، (١٤) بنداً أساسياً تتمحور حول دعم الأمم المتحدة للعملية السياسية ومساعدة الحكومة الانتقالية في الإعداد للانتخابات وفقاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم (١٥٤٦) الصادر في يونيو المنصرم، والدعوة إلى عقد مؤتمر وطني وأسع للحوار وإحلال السلام والديمقراطية وتوسيع المشاركة في الانتخابات من قبل مختلف أطراف الخريطة السياسية العراقية وممثلي المجتمع المدني وحل الخلافات عبر الحوار وتقديم المساعدات الإنسانية في إعادة البناء والإعمار وإزالة الاحتلال طبقاً للقرارات الدولية وضرورة وقف الهجمات والحملات العسكرية من أجل التهدئة وإنجاح الانتخابات.

ولم يخف الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان وأمين جامعة الدول العربية عمرو موسى، امتعاضهما حيال الأحداث المتفجرة في العراق وطالبا بوقف العمليات العسكرية وإيجاد وسائل سلمية لحل المشكلات الأمنية على صعيد الداخل ومع دول الجوار العراقي.

عودة السيادة

□ وأجمعت أطراف شرم الشيخ على إعادة السيادة للعراق واستقلاله السياسي وسلامة أراضيه ووحدته الوطنية والتأكيد على حق الشعب العراقي في حياة مستقرة وآمنة وحقه في تحديد مستقبله بالوسائل الديمقراطية والدعوة إلى بذل كل الجهود الممكنة من أجل توفير حوافز لمختلف الشرائح للمشاركة في عملية المصالحة الوطنية تقوم على الحوار والاستعداد للتواصل في إطار تسوية شاملة لقضايا الأمن والانتخابات والمرحلة الانتقالية.

وهيمن موضوع انسحاب القوات الأجنبية من العراق والتزام الحكومة العراقية المؤقتة بإشراك كافة القوى السياسية في العملية الانتقالية قبل الانتخابات من أجل توفير مشاركة واسعة، وهما شرطان تبنتهما فرنسا ودول أخرى على هامش مؤتمر شرم الشيخ الذي مثل فرصة للمصالحة بين الدول التي قادت الحرب والمعارضة، الأمر الذي جاء بنتائج مرضية للجميع ووافقت دول نادي باريس على إلغاء (٨٠٪) من مديونية العراق على ثلاث مراحل، الأولى تلغى (٣٠٪) تليها مرحلتان أخريان من (٣٠ و٢٠٪) مشروطتان بالتوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي، غير أن الأزمة العراقية تبقى على أجواء العنف والغموض وتثير مخاوف الدول الكبرى وجيران العراق الذين يخشون من تفاقم الأوضاع الأمنية وامتداد تأثيرها إلى بلدانهم وبقية دول العالم، مما يستدعي من الجميع العمل على مساعدة العراقيين للخروج من المأزق.

مصالحة وطنية

□ وفي الإجمال تمر العملية السياسية والأمنية في العراق بمراحل صعبة مع استمرار المواجهات واتساع رقعتها بالانتقال من الفلوجة إلى المناطق المضطربة وسط وشمال البلاد، وما زالت وتيرة الهجمات مرشحة للتصاعد وسط دعوات إلى إلغاء الانتخابات أو إرجائها بسبب سوء الأوضاع الأمنية، الأمر الذي دفع اللجنة المكلفة بالإعداد للاستحقاقات الانتخابية إلى تمديد تسجيل البيانات الانتخابية في ثلاث محافظات هي الأنبار والموصل وصلاح الدين إلى مطلع شهر ديسمبر الجاري وإعلان الحكومة المؤقتة عن لقاء مرتقب يعقد في العاصمة الأردنية عمّان مع ممثلي القوى والتيارات المعارضة في الخارج.

ومن أهم المؤشرات على تصاعد العنف تواصل حملات الهجوم التي تقودها القوات الأمريكية على أكثر من جبهة، وخاصة مثلث الموت، رغم خسائر الاحتلال الناجمة عن عملية الفلوجة، فقد أقرت وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) أن شهر نوفمبر شهد ثاني أكبر عدد شهري للقتلى في صفوف القوات الأمريكية منذ غزو العراق في ٢١ مارس ٢٠٠٣م عندما قالت إن (١٠٩) جنود أمريكيين قتلوا خلال الشهر وسقط قرابة نصفهم في هجوم الفلوجة ولم يسقط من القتلى الأمريكيين في شهر واحد ما يزيد على هذا العدد سوى في أبريل الماضي الذي شهد مقتل (١٣٥).

وكشف البنتاجون عن مقتل (١٢٣٠) جندياً في حرب العراق، وزعم أن ما بين (٢٠٠ و٦٠٠) من مقاتلي الفلوجة قتلوا وبعضهم فروا إلى مناطق أخرى ولم تفصح عن عدد الضحايا المدنيين من العراقيين أو حجم الخراب والدمار الذي لحق بالمدينة وسكانها.

وفي المقابل أفصحت الحكومة العراقية المؤقتة عن مقتل أكثر من (٢٠٨٥) مسلحاً واعتقال قرابة (١٦٠٠) في الهجوم على الفلوجة لترتفع حصيلة القتلى إلى نحو ضعف حصيلة القوات الأمريكية التي أفادت عن سقوط (١٢٠٠) قتيل، وقالت إن جميعهم من المقاتلين العراقيين والأجانب، إلاّ أن استمرار الهجمات الاستباقية أو التمهيدية تقلل من فرص توسيع المشاركة الشعبية في الانتخابات العامة وتؤثر على نتائجها بسبب الاحتجاجات المناهضة للعملية العسكرية والمطالبة بتاجيلها من قبل (١٧) حزباً بينها حزب رئيس الحكومة العراقية المؤقتة ودعوة (٤٧) حزباً وحركة وهيئة سياسية إلى مقاطعتها.

وبين الدعوة إلى مقاطعة أو إلغاء وإرجاء الانتخابات المقررة في ٣٠ يناير تبدي السلطات العراقية وقوات الاحتلال تفاؤلاً كبيراً في نجاحها، وتأمل اللجنة الانتخابية المكونة من ثمانية عراقيين وممثل عن الأمم المتحدة انتهاء فترة تسجيل الناخبين على اللوائح الانتخابية في ١٥ ديسمبر الجاري ومن ثم تنطلق الحملات الدعائية للمرشحين الذين يجري ترشيحهم على أساس كيانات سياسية تصادق عليها المفوضية العليا للانتخابات التي أعلنت أن عدد الكتل التي تمت المصادقة على طلباتها بلغ حتى الآن (٢١٧) كياناً من أصل (٢٣٢) يجري البت في أمرها.

١٤ مليون ناخب

□ ويراهن المنظمون على مشاركة نحو (١٤) مليون ناخب مسجلين على البطاقات التموينية وقرابة ثلاثة ملايين عراقيين في الخارج في عملية الاقتراع لانتخاب جمعية وطنية من (٢٧٥) عضواً ومجالس المحافظات الـ (١٨) في نحو سبعة آلاف مركز انتخابي، (٥١) عضواً لمجلس محافظة بغداد و(٤١) عضواً لسائر المحافظات الـ (١٧)، ربع أعضاء الجمعية الوطنية من النساء وتشمل عملية الانتخابات مناطق الأكراد الذين سينتخبون في نفس اليوم برلمانهم الخاص الذي أنشئ عام ١٩٩٢م والمؤلف من (١١١) عضواً.

وتقول لجنة الانتخابات، التي تنشر ستة آلاف مراقب في أنحاء البلاد، إنها وافقت على تمديد مهلة تسجيل المرشحين من أجل السماح بتشكيل لوائح مشتركة وتشجيع أكبر مشاركة ممكنة، لكنها تأمل الانتهاء من عملية التسجيل في الموعد المحدد وانتهاء الحملة الانتخابية في ٢٨ يناير القادم.

واصطدمت فكرة تأجيل الانتخابات برفض قوى وقاطع من قبل الحكومة المؤقتة والمفوضية العليا والإدارة الأمريكية التي تقول إنها تريد من العراق أن يكون تجربة ديمقراطية نموذجية في المنطقة العربية ضمن خطة الشرق الأوسط الكبير للإصلاحات السياسية والاقتصادية ونتيجة للثقل السياسي للأحزاب والتنظيمات الـ (١٧) التي طالبت بإرجاء الانتخابات لمرة واحدة فقد ينعكس رفض طلبها على التجربة السياسية الوليدة وربما تقود البعض منها إلى مقاطعة العملية الانتخابية مما يؤثر على نتائجها ومصداقيتها ويؤدي إلى الإحجام عن مشاركة العديد من الشرائح الاجتماعية ويزيد من توتر الأوضاع المتدهورة ويقلل من أهمية الآفاق المستقبلية الجديدة للمرحلة الانتقالية للسنوات القادمة.